تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر*

إعداد

عبد الله حسين متولى

مدرس مساعد بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

ما من شك فى أن إعداد أدوات العمل فى مجالنا نحن المكتبيين يعتبر من الصناعات الثقيلة لما يتطلبه ذلك من جهد فى تجميع المادة العلمية ومنهجية واتساق فى تصنيفها وصبر ومثابرة فى تنظيمها وصياغتها بما يضمن أقصى قدر من تفعليها والاعتماد عليها واستخدامها من قبل مجتمع المستفيدين وخاصة العاملين منهم فى ساحة التطبيق، ومن أبرز رجالات هذه الصناعات الثقيلة أستاذنا الدكتور شعبان خليفة يشهد له بذلك رصيده الهائل من تلك الأدوات التى تزخر بها مكتباتنا العربية مثل: موسوعة الفهرسة الوصفية، وقائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى، وقائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية، والتصنيف العشرى القياسى، ومداخل الأسماء العربية القديمة حتى كاد إصدار مثل هذه الأدوات الهامة والحيوية يرتبط باسم الدكتور شعبان أكثر من ارتباط اسمه هو بها ومن ثم كان من الطبيعى أن يستثمر أستاذنا الدكتور شعبان ملكته الموسوعية هذه ـ أدامها الله عليه ـ فى إصدار كتاب يضم بين جنباته أقصى ما أمكنه جمعه من تشريعات العمل فى المكتبات المصرية لتصبح مرجعاً يرجع إليه الدارسون للبحث والمدارسة، والمكتبيون لتنقيح قواعد العمل بمكتباتهم، والمشرعون للمراجعة والاستفادة من التجارب السابقة بإيجابياتها وسلبياتها وأخيراً متخذى القرار فى مختلف المستويات الإدارية لتبنى أفضلها أو على الأقل الاهتداء بالخيوط العريضة الإيجابية بكل منها.

وهذه الأداة التى بين أيدينا الآن صدرت فى

* شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى مصر /جمعها وبوبها وحللها ودرسها شعبان عبد العزيز خليفة. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧. ـ ٢ مج.

مجلدين منفصلين يربطهما ترقيم متصل توزعت داخلهما بالتساوى ثمانية أبواب، أربعة فى كل مجلد.

يضم **المجلد الأول** الأبواب التالية: **الباب الأول** عبارة عن «دراسة» مستفيضة تشغل ١٣٥ صفحة تشكل نسبة ١٧,٥٪ من إجمالى حجم المجلد الأول تناول فيها المؤلف مدلول «التشريع» بوصفه مجموعة القواعد المكتوبة التى تنظم العلاقة القائمة بين الأطراف المعنية والداخلة فيه، ولهذه القواعد القوة الجبرية اللازمة للتنفيذ والتقيد بها والعقاب فى حالة المخالفة ثم عرج على التمييز بين الأشكال أو الدرجات المختلفة للتشريع وهى القانون، القرار، اللائحة، دليل الإجراءات، دليل التوصيف، التوجيه ـ النشرة ـ التعميم، المعايير ثم أبحر مؤلفنا بمهارة بين ثنايا التاريخ العميق للتشريعات المكتبية مشيراً إلى أن جذور هذا التاريخ قديمة قدم الإنتاج الفكرى نفسه وقديمة قدم المكتبات نفسها وقديمة قدم الفكر الإنسانى ذاته وممتدة عبر الحضارات المختلفة حتى وقتنا الحالى ثم ركز فى إطار ذلك على التشريعات المكتبية المصرية سواء أكانت عامة وهى التى فى مرتبة القانون الذى تقره الهيئة التشريعية النيابية مثل: قانون الرقابة على المطبوعات، قانون حق المؤلف... إلخ أو كانت قرارات أصدرها رئيس مجلس الوزراء والوزراء أو لوائح وقرارات مؤسسات المعلومات الوطنية مثل دار الكتب المصرية ودار الوثائق المصرية وقرار مركز المعلومات والتوثيق ولائحته الموحدة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أو ما يخص الأنواع المختلفة من المكتبات كالأكاديمية والمتخصصة والعامة والمدرسية وتناول بعض القوانين المكتبية المصرية بالتحليل العلمى المركز من حيث ظروف النشأة ونطاق التطبيق والتعديلات المختلفة التى أجريت على كل منها مثل: تشريع الرقابة على المطبوعات، حق المؤلف فضلاً عن بعض لوائح المكتبات الجامعية مثل: جامعة القاهرة، جامعة طنطا، جامعة المنصورة.

الباب الثانى وهو بعنوان «التشريعات الوطنية العامة» ويشغل ١٧٧ صفحة تشكل نسبة ٢٦,٥٪ من إجمالى حجم المجلد الأول استعرض فيها المؤلف نص أربعة وثلاثين تشريعاً ما بين قوانين وقرارات مجلس وزراء ووزراء وتقارير لجان ولوائح تغطى الموضوعات التالية: الرقابة على المطبوعات، حق المؤلف، اتحاد الناشرين المصريين، نشر الكتب الدراسية وتشجيع الترجمة والتأليف.

الباب الثالث وهو بعنوان «تشريعات المؤسسات الوطنية» ويشغل ١٧٥ صفحة تشكل نسبة ٢٦,٥٪ من إجمالى حجم المجلد الأول استعرض فيه الكاتب نص تسعة عشر تشريعاً ما بين قوانين وقرارات رئيس الجمهورية ولوائح وأدلة إجراءات

وقرارات رئيس مجلس الشعب تتعلق بالمؤسسات الوطنية التالية: دار الكتب المصرية، المحفوظات الحكومية ودار الوثائق القومية، مركز المعلومات والتوثيق، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

الباب الرابع وهو بعنوان «تشريعات المكتبات المتخصصة» ويشغل ١٧٤ صفحة تشكل نسبة ٢٦٪ من إجمالى المجلد الأول استعرض فيه الكاتب واحد وعشرين تشريعاً ما بين قرارات ولوائح عمل ومنشورات وأدلة إجراءات وبطاقات توصيف وظائف تتعلق بالمكتبات المتخصصة التالية:

إدارة خدمات البحث بقطاع المعلومات التابع لمجلس الشعب، مكتبة المجلس الأعلى للجامعات، مكتبة المجلس القومى للطفولة والأمومة، مكتبات المركز القومى للإعلام والتوثيق، مكتبة شركة الحديد والصلب المصرية، مكتبة شركة حلوان للمسبوكات، مركز معلومات شركة حلوان للصناعات غير الحديدية، مكتبة شركة النصر لصناعة الكوك، المكتبة القومية الزراعية المصرية، مكتبة المركز الإقليمى لتعليم الكبار.

ثم يأتى **المجلد الثانى** من هذا العمل والذى يضم بدوره أربعة أبواب تبدأ **بالباب الخامس** وهو خاص «بتشريعات المكتبات الجامعية» ويشغل ٣٦٩ صفحة تشكل نسبة ٢٨,٥٪ من إجمالى حجم المجلد الثانى وقد استعرض فيه الأستاذ الدكتور شعبان خليفة خمسة وأربعين تشريعاً مكتبياً ما بين قرارات وتعليمات ولوائح ومذكرات تتعلق بالمؤسسات التالية: المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، مركز بحوث نظم المعلومات بآداب القاهرة، جامعة الأسكندرية، جامعة عين شمس، جامعة الزقازيق، جامعة طنطا، جامعة المنصورة، جامعة المنوفية، جامعة المنيا، جامعة أسيوط، جامعة جنوب الوادى، جامعة الأزهر، وزارة التعليم العالى، وزارة الثقافة، جامعة حلوان، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

يلى ذلك **الباب السادس** وهو بعنوان «تشريعات المكتبات العامة» ويشغل ١٠٧ صفحة تشكل نسبة ٨,٥٪ من إجمالى حجم المجلد الثانى تم فيه استعراض خمسة عشر تشريعاً مكتبياً ما بين قرارات محافظين ولوائح داخلية وأدلة توصيف وظائف تتعلق بالجهات التالية:

مكتبات الأطفال التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية، مجلس المنيا البلدى التابع لمحافظة المنيا، محافظة دمياط، إدارة المكتبات العامة التابعة لمحافظة الغربية، مكتبة مبارك العامة، مكتبة القاهرة الكبرى، مدينة الأقصر التابعة لمحافظة قنا، دار الكتب المصرية.

ثم أعقب ذلك **الباب السابع** بعنوان «تشريعات المكتبات المدرسية» ويشغل ٥١ صفحة لتشكل

نسبة ٥٪ من إجمالى المجلد الثانى استعرض فيه المؤلف سبعة تشريعات مكتبية ما بين قرارات وزارية ولوائح ونشرات تتعلق جميعها بقواعد ومعايير العمل بالمكتبات المدرسية.

وأخيراً يأتى **الباب الثامن** من أبواب هذا العمل وخصصه الكاتب «لتشريعات مكتبات جامعة الدول العربية» ويشغل ٧٧ صفحة تشكل نسبة ٦٪ من إجمالى حجم المجلد الثانى وقد تعرض فيه المؤلف لأربعة تشريعات مكتبية ما بين قرارات ولوائح تتعلق بكل من: مركز التوثيق والمعلومات التابع للجامعة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

يبقى فى نهاية هذا العرض الإشارة إلى هذا العمل يعتبر أول حلقة ضمن سلسلة حلقات تصدر تباعاً لتغطى بخلاف التشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى مصر تشريعات الدول العربية المشرقية والمغاربية على السواء كما تضم تشريعات مكتبات للمراكز الثقافية الأجنبية ومكتبات الهيئات الدولية فى مصر وهو ما يجعلها بمثابة ثروة زاخرة وإضافة هامة للمكتبة العربية والمكتبيين والمشرعين والمؤرخين العرب.